

الخِراجُ والمِجْزِيَّةُ في عهدِ الرَّسول (ص)

د. صالح درادكة

الجامعة الاردنية

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الضرائب في عهد الرسالة النبوية - فترة تأسيس الدولة - من خلال استقصاء المدلول اللفظي والعملي لكل من مصطلحي «الخراج» و «المِجْزِيَّة» .

فالدراسات الكثيرة في مجال الاقتصاد الاسلامي والمالية ، والضرائب بشكل خاص ، لم تغط هذه الفترة ما تستحقه من عناية ، مع ان مثل هذه الدراسة تشكل الاساس الذي قامت عليه التشريعات المالية في الدولة الاسلامية . وتصبح الحاجة اكثر إلحاحاً اذا أدركنا أن فريقاً من المستشرقين ممن اهتموا بهذا الجانب ، ذهبوا الى ان العرب لم تكن لهم سابق معرفة بانظمة المال والضرائب والادارة ، وكل الذي فعله العرب انهم فرضوا اتاوة (tribute) على سكان البلدان المفتوحة كيفما اتفق ، ثم بعد ذلك اعطوا هذه الاتاوات تسميات الضرائب التي كانت معروفة عند الروم والفرس ، أي ان العرب استعاروا التسميات دون المضامين (١) .

تواجه هذه الدراسة مجموعة من الاشكاليات ، منها ان الباحث المحدث يتطلع الى نظام مالي كامل في هذه الفترة المبكرة من عمر الدولة ، وربما أدى هذا الطموح الى عقد مقارنة ولو ذهنية ، بين ذاك النظام القديم والنظم الحديثة ، مع ما في هذه المقارنة من ظلم للحقيقة . والنظم شأنها شأن الكائنات تولد طفلة غضة وضعيفة ثم تنمو مع حسن الرعاية عبر الزمن حتى تكبر ويشهد عودها . ولم تخرج الدولة الاسلامية عن سنة الحياة هذه في تطورها في البيئة الاسلامية ، فنشأت انظمتها ومؤسساتها نشأة طبيعية حتى شمع بنيانها وبلغ أوجه في العصور اللاحقة . ومن هنا

قدم هذا البحث في ندوة مالية الدولة في صدر الاسلام ، مركز الدراسات الاسلامية - جامعة اليرموك ، ١٠-٧ شعبان ١٤٠٧ هـ / ٨-٥ نيسان ١٩٨٧ .

دراسات تاريخية ، ٢٩ و ٣٠ ، آذار - حزيران ١٩٨٨

يجب أن لا تغرب عن أعيننا صورة مجتمع الرسالة ، المجتمع البسيط القريب العهد بالبدواة ، البعيد عن أمور الحساب والمال كما يقول ابن خلدون (٢) .

مصادر هذه الدراسة هي القرآن الكريم والسنة بالدرجة الاولى ، ومن ثم كتب اللغة والسير والتفسير ، ويتسم المصدران الاول والثاني بالصدق والمعاصرة ، لذلك يحتل القرآن والسنة أعلى مراتب الأهمية في هذا البحث ، وتجيء المصادر الأخرى لتوضح وتفصل وتبين المقاصد فيما ورد في هذين المصدرين . ومن المعلوم أن المصادر الأخرى ، بما في ذلك المصادر الفقهية ، جاءت متأخرة بعد القرن الاول الهجري حيث كانت التنظيمات الإدارية والمالية قد قطعت شوطا في تطورها ، وتلاقحت مع نظم البلدان المفتوحة ، لذلك نجد هذه المصادر تعكس هذا التلاقح المتمثل بتفاعل العناصر العربية الإسلامية مع عناصر التراث المحلي للبلدان المفتوحة . ويظهر هذا التفاعل في آراء الفقهاء والمحدثين والمفسرين وحتى في المصادر التاريخية والأدبية وغيرها من كتب هذه الفترة وما بعدها . ولذلك ستقف هذه الدراسة عند المادة التاريخية في هذه المصادر دون أن تفرق نفسها في اجتهاداتها .

ومن مصاعب هذه الدراسة أيضا أن الأمم التي عاصرت نشأة الدولة الإسلامية - الفرس والروم - لم يكن لها استقرار في أنظمتها ، بمعنى أن قوانينها المالية كانت عرضة للتبديل والتغيير ، فكانت الضرائب تبعا لذلك تزداد وتنقص وتتنوع . وهذا الاضطراب لابد من أن يعكس أثره على التنظيمات المالية العربية . ولقد جاء هذا التأثير بعد فترة الرسالة مع عصر الفتوح والتدوين ، وأصبح من الصعب التمييز في أصول الأنظمة بين ما هو عربي وما هو أعجمي . ويزيد الأمر صعوبة أن فترة الرسالة خلت من أية وثائق عملية تتعلق بالضرائب ، كتلك البرديات (٣) التي اكتشفت في مصر وألقت بعض الضوء على نظام الضرائب في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وذلك لأن فترة الرسالة تقتصر على الجزيرة العربية قبل الفتوحات والتدوين كما أشرنا . وبناء على ما تقدم فإننا لا ننتظر من هذه الدراسة حسم كل الإشكاليات والإجابة عن كل التساؤلات ، بل هي مجرد مجموعة ملاحظات لاثارة بعض النقاط ، وإعادة النظر في بعض المصطلحات التي تشكل الأساس في الدراسات المالية .

أن من حقائق التاريخ أن جميع الدول التي قامت وتقوم على هذه الأرض ، تعنى بالمال ، فالمال والشرعية والعدل والرجال أسس الملك لا يقوم بدونها ، كما يرى ابن خلدون (٤) . لهذا لا نجد دولة في القديم والحديث لم تفرض الضرائب وتجمع الأموال لتصريف شؤونها ، وإنما اختلفت الدول بمقادير الضرائب وتعددتها وأساليب جمعها ، فالروم مثلا كانوا يأخذون ضريبة الأرض نقدا من جميع الولايات ما عدا مصر التي كانت

تؤدي ما عليها عينا تبعا لقيمة الارض وخصوبتها ، ولذلك كانت اراضي مصر تقوم كل خمسة عشر عاما(٥) . وكانت المواد العينية المصرية تبخر لتطعم سكان العاصمة «رومة» وأحيانا القسطنطينية والاسكندرية، المدن الرومانية الرئيسة(٦). وعندما كانت تنخفض قيمة العملات كان بعض الاباطرة يلجأون الى فرض الضرائب العينية عوضا عن النقدية، كما فعل الامبراطور «دقلطيان» Diocletian (٢٨٤-٣٠٥ م) الذي عمم الضرائب العينية على ولايات الامبراطورية(٧) . وعلى أي حال فقد بقيت الارض المصدر الاول للضرائب ، والفلاح دائما محورها . وعرفت الدولة الرومانية الضرائب الشخصية (ضريبة الرؤوس Capitation - tax) التي تفرض على الافراد ، وكانت هذه الضريبة معروفة في الفترة البيزنطية والاكثر شيوعا في الولايات الغربية في العهد العربي ، بعكس الولايات الشرقية التي شاعت فيها ضريبة « الخراج »(٨) . وكانت هذه الضريبة ترتفع وتنخفض تبعا لاحوال الدولة ، فبعد ان كانت ستة عشر درهما للشخص الواحد في القرن الاول الميلادي ، ارتفعت في القرن الثاني الى عشرين درهما ، وكان يدفعها جميع السكان الذين تتراوح اعمارهم ما بين الرابعة عشرة والستين(٩) . ومن أجل هذا كانت الدولة تجري احصاء للسكان كل اربع عشرة سنة للوقوف على أي تغيير(١٠) . وكانت جميع فئات الشعب تدفع هذه الضريبة باستثناء الفئات الممتازة ، ففي مصر ، مثلا كان يعفى منها مواطنو الاسكندرية والروم وأبناء الجند الاغريق الذين جلبهم البطالة، وعدد من القسس في كل معبد (١١) ويدفعها الرعايا غير المسيحيين واوردت المصادر اشارة تفيد ان عمرو بن العاص أخبر الخليفة عمر بن الخطاب انه وجد اربعين الفا من اليهود يدفعون الجزية(١٢) .

ومما يجدر ذكره ان هذه الضريبة (ضريبة الرؤوس) فرضت تحت اسم Kapnikon على ارقاء الارض في السلم ، وحتى على الاحرار في زمن الحرب(١٣) .

وكانت ضريبتا الارض والراس أهم موارد الدولة الفارسية بالاضافة الى ضرائب أخرى تتزايد بحسب الظروف والاحوال(١٤) ، وغالبا ما كانت هذه الضرائب الفادحة تقع على الاقاليم العربية الغنية وبخاصة العراق(١٥) .

لما اعتلى كسرى الاول عرش فارس ، كان الملوك يقاسمون الفلاحين غلال أرضهم بنسب متفاوتة(١٦) . ولو قارنا بين ضريبة الارض الفارسية وضريبة الخراج التي فرضها العرب على بعض الاراضي المفتوحة ، لوجدنا أن ضريبة الخراج اقل بكثير من الضريبة الفارسية التي كانت تصل عندهم في بعض الاحيان الى النصف . فقد ذكرت بعض المصادر ان ملوك الفرس قبل كسرى كانوا يقاسمون الزراع محاصيلهم . وقد استدعت وطأة هذه الضريبة القيام ببعض الاصلاحات في عهد قباد (٤٨٧-٥٣١)

وكسرى انوشروان (٥٣١-٥٧٨) (١٧) . أما ضريبة الرأس فقد فرضت في زمن كسرى على الرجال من سن العشرين الى سن الخمسين ، واعفيت منها فئات من أهل اليونان والعظماء وبعض رجال الدين ، والكتاب ، والاشراف ، والوجهاء ، ورجال الجيش ، وموظفي الدواوين ، وحاشية الملك وخدمه . وقد راعت الادارة الفارسية في عهد كسرى مقدار دخل الفرد عند تقرير هذه الضريبة وأعفت منها الصغار والشيوخ ، وما كان يعيبها في عهد كسرى انوشروان ، سوى اعفاء ذوي النفوذ من رجال الدولة . ومما تقدم نرى ان تعدد الضرائب كان معروفا عند الفرس والروم قبل الاسلام بما في ذلك ضرائب الارض والرؤوس . ويبدو أن هذا التعدد والاضطراب في نظام الضرائب في الدولتين الرومية والفارسية اوجد التداخل بدءا في مفهوم كل من الجزية والخراج .

وليس صحيحا ما ذكره بعض المستشرقين من أن كلمة الخراج ليست عربية الاصل ، وانما هي من مصطلحات الروم أو الفرس الادارية ، اقتبسها العرب منهم بعد ذلك ، في حين يرى آخرون انها مقتبسة من لفظة « خورجيا » اليونانية (١٨) ، وكذلك القول بأنها من اصل آرامي Halak وأصبحت في الفارسية Harak أو haraq وأصبح معناها في عهد الفرس الاخمينيين ضريبة الارض ، ثم استعارها العرب من اللغة الادارية الفارسية اثناء حكمهم للولايات الشرقية (١٩) . ومن هذا القبيل قول الخوارزمي ومونتغمري وات (٢٠) . والثابت ان لفظة « خراج » وردت على لسان العرب قبل اختلاطهم بالامم الاخرى بعد الفتوحات الاسلامية ، ويؤيد هذا انها عندهم تحمل معنى عاما لا يرادف مدلولها لدى غيرهم من الامم (٢١) . ولتوضيح هذه القضية نسوق الادلة الآتية :

١ - ورد ذكر « الخرج » و « الخراج » في القرآن الكريم في قوله : « ان يأجوج ومأجوج مفسدون في الارض ، فهل نجعل لك خرجا على ان تجعل بيننا وبينهم سدا » (٢٢) وقوله تعالى : « أم تسألهم خرجا فخراج ربك خير وهو خير الرازقين » (٢٣) .

٢ - حديث ابن عباس ، أن رسول الله لم ينه عن المزارعة ولكن قال : «لأن يمنع احدكم أرضه خير من ان يأخذ عليها خراجا معلوما » (٢٤) .

٣ - جاء في كتاب الرسول صلى الله عليه وسلم الى أهل نجران قوله « فما زادت حلل الخراج أو نقصت عن الاواقي فبالحساب » (٢٥) .

٤ - حديث أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب الى سوق فقال : « هذا سوقكم فلا ينقصن ولا يضربن عليه خراج » (٢٦) .

ورويت عدة احاديث اخرى عن الصحابة والتابعين ذكرت الخراج ليس هنا مجال تفصيلها (٢٧) .

وجاء لفظ الخراج في المعاجم وكتب اللغة بمعنى الاتاوة ، والجزية ، والمال المضروب على الارض (٢٨) . والخرج والخراج واحد ، وهو شيء يخرج القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم ، والخراج ، غلة الصبد والامة (٢٩) . قال الزجاج ، الخراج : الفيء . والخراج الضريبة والجزية . وقيل الجزية التي ضربت على رقاب اهل الذمة «خراج» لانه كالفعلة الواجبة عليهم (٣٠) . ومن معانيه أيضا ، الكراء والاجر والثواب (٣١) . وكما هو واضح من الامثلة السابقة ، فان لفظ الخراج يحمل معنى عاما مشتركا يفيد معنى الجزية والفيء ، ولا يتخصص معناها الا مع وجود القرينة الدالة على خصوصيته (٣٢) . والمعاني اللغوية للخرج والخراج لا تخرج عن ظاهر المعاني لهاتين اللفظتين في القرآن الكريم كما اشار المفسرون (٣٣) وفيها وفي غيرها من المصادر الاولى نجد ان معنى الخراج يفيد ضريبة الرأس والامثلة على ذلك كثيرة ..

اما المدلول الاصطلاحي لكلمة «الخراج» فلا يخرج عما سبق ذلك ان الكلمة جاءت على السنة الفقهاء بمعنى الفيء ، ومن ذلك قول ابي يوسف : « فاما الفيء يا امير المؤمنين فهو الخراج عندنا ، أي خراج الارض » (٣٤) . ووردت في مكان آخر من كتابه بمعنى جزية الرأس (٣٥) . وحتى يتوضح هذا الاشكال الناتج عن اشتراك اللفظين في المعنى يقول ابن القيم الجوزية : « الخراج هو جزية الارض كما ان الجزية خراج الرقاب (٣٦) . ومثل ذلك فعل الماوردي فقال : « وأما الخراج فهو ما وضع على رقاب الارض من حقوق تؤدي عنها » (٣٧) . ويبدو أن تخصيص ضريبة الخراج بالارض بدأ يشق طريقه منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، حيث وضعت ضريبتان : الخراج والجزية ، ومنذ ذلك التاريخ أخذت كل من الكلمتين تستقل عن الاخرى ، حتى أصبحنا نجد أن الجزية تدل على ضريبة الرأس والخراج تدل على ضريبة الارض بعد عهد عمر ، وأخذت تتميز الاراضي الخراجية والاراضي العشرية بعضها عن بعض ، رغم ما صاحب ذلك من اشكالات (٣٨) ..

ان الاستعراض اللغوي لكلمة خراج في العهد الاسلامي المبكر ، يفيد معنى مشتركا تقيده القرينة الدالة عليه ، وهو لفظ عربي باصوله ، وصيغه واشتقاقاته ، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام ، هل كان فعل النبي صلى الله عليه وسلم في خيبر وفدك ووادي القرى (قبل تبوك) من قبيل الخراج . ولتوضيح الاجابة على هذا التساؤل نستعين بأبي عبيد ، الذي يقول : « ان الاموال صارت بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ثلاثة اصناف : الفيء والخمس ، والصدقة ، وهي التي نزل بها الكتاب

وجرت بها السنة وعملت بها الأئمة ، وإياها تأول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حين ذكر الاموال «(٢٩)» .

وقد عرّف أبو يوسف الفيء بأنه الخراج ، أي خراج الارض واستشهد على ذلك بقوله تعالى : « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى ، فله وللرسول ولذي القربى واليتامى . » «(٤٠)» لقد استخدم أبو يوسف الخراج لفظا بدلالته العامة ، فهو يقول في معرض تقديم أسباب تأليفه كتاب « الخراج » : « ان أمير المؤمنين أيده الله تعالى سألني أن أضع له كتابا جامعا يعمل به في جباية الخراج والعشور ، والصدقة ، والجوالي «(٤١)» ، وغير ذلك مما يجب عليه النظر فيه والعمل به » «(٤٢)» فالخراج من الاسماء المجملة ، يجمع كل واحد منها أنواعا من المال «(٤٣)» ، وحسبنا دليلا على عمومية الدلالة أن أبا يوسف جعل « الخراج » اسما لكتابه الذي ألفه للخليفة العباسي هارون الرشيد وعالج فيه أنواع المال المختلفة . ومثله فعل يحيى بن آدم «(٤٤)» ، وجعل أبو عبيد «الاموال» اسما لكتابه ، وموضوعه لا يخرج عما في كتابي أبي يوسف ويحيى بن آدم ، ولا في كتب غيرهم ممن ألفوا في الاموال والخراج . وعليه يمكننا أن نقبل أن الفيء والخراج تعني ، في فترتنا ، الشيء نفسه في مدلولها العام .

وفي مسألة خير ، ذكرت المصادر أن الرسول صلى الله عليه وسلم حاز اموالها كلها بعد أن افتتحها عنوة «(٤٥)» ، وبعدها سأل اليهود الرسول صلى الله عليه وسلم أن يسيرهم ويحقق دهمهم ، ويخلوا له الاموال ، ففعل ، ولما نزل أهل خيبر على ذلك طلبوا من الرسول أن يعاملهم في الاموال على النصف واشترط عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه متى ما شاء اخرجهم . وصالح على مثل ذلك أو نحوه أهل فدك ووادي القرى «(٤٦)» . ووصفت بعض المصادر فعل الرسول هذا مع أهل خيبر ، بأنه من قبيل المساقاة والمزارعة . فقال ابن شبة : « بقيت اموالهم بأيديهم على النصف مساقاة » «(٤٧)» وذكر أبو عبيد أن معاملة عمر بن الخطاب للسواد في العراق كالزراعة ، وهي التي يسميها أهل المدينة «المساقاة» «(٤٨)» ، وجاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم ساقى يهود خيبر على النصف من سوادها والنصف من بياضها ، وهو الاصل في المساقاة «(٤٩)» . ولعل اصل هذه الاحاديث المتعلقة بمعاملة يهود خيبر ، هو حديث ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى خيبر لليهود ، على أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما خرج منها » «(٥٠)» .

وقال الشافعي : « اذا دفع الرجل الى الرجل النخل أو العنب يعمل فيه ، على أن للعامل نصف الثمر ، أو ثلثها أو ما تشارطا عليه من جزء منها فهذه (المساقاة) الحلال التي عامل الرسول صلى الله عليه وسلم أهل خيبر واذا دفع الرجل أرضا

بيضاء (غير مزروعة بأشجار) على ان يزرعها المدفوعة اليه بالحبوب وما شاكلها ، فهذا من المزارعة « (٥١) » .

وقد اعتبر الفقهاء ما جرى في خيبر تشريعا بنوا احكامهم عليه في المساقاة والمزارعة . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فيتقاسم التمر معهم ويخبرهم في القسمة بقوله : « ان شئتم فلكم وان شئتم فلي » (٥٢) . ويذكر ابن اسحاق ان خيبر كانت فيئا للمسلمين (٥٣) ، وقد اسلفنا ان من معاني الفياء ، الخراج ، وان الخراج في اللغة يعني الاجر والكراء والفلة ، ومن ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، انه قضى ان « الخراج بالضمنان » (٥٤) . وما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم لا يخرج عن هذا ، فقد دفع الرسول صلى الله عليه وسلم النخل والزرع الى يهود خيبر مقابل نصف ثمرها كراء لها منهم . وعليه فخيبر ارض عنوة صولح اهلها عليها ومسحت (٥٥) ارضها فهي والحالة هذه من الفياء الذي يعني فيما يعني الخراج والجزية ، ويعزز هذا قول ابن قيم الجوزية : « واهل خيبر وغيرهم من اليهود في الذمة والجزية سواء ، لا يعلم نزاع بين الفقهاء في ذلك » (٥٦) ، وكذلك قول يحيى بن آدم : « انما ارض الخراج ما كان صلحا على خراج يؤدونه الى المسلمين » (٥٧) وما ذكره الشعبي من ان : « اول من فرض الخراج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرض على اهل هجر ، على كل محتلم ذكرا كان أو أنثى » (٥٨) . واذا أخذنا ما قاله الكاساني ، من ان : « الخراج نوعان ، خراج وظيفة ، وخراج مقاسمة ، وخراج الوظيفة يفرض على الارض بالنسبة الى مساحتها ، ونوع زراعتها ، وخراج المقاسمة ان يكون الواجب شيئا من الخارج نحو الخمس والسدس وما أشبه ذلك ، وهذا النوع جائز ، فقد فعله الرسول صلى الله عليه وسلم مع اهل خيبر لما افتتحها » (٥٩) .

وننتهي من المناقشات السابقة الى تقدير ان ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم بأهل خيبر هو الخراج بمفهومه العام ، اذ ان هذا المصطلح لم يكن شائعا كضريبة على الارض ومن مواصفات معينة ، لان هذا لم يعرف الا في زمن عمر ، الا ان الضريبة التي اطلق عليها عمر اسم : « الخراج » اخذها الرسول صلى الله عليه وسلم من اهل الذمة قبل نزول آية الجزية ، وقبل فرض عمر بن الخطاب لها في سواد العراق ، وان هذا الاضطراب في فهم هذه المسألة مرجعه الى كثرة الاراء الفقهية التي ظهرت حول انواع الضرائب ، وانواع الاراضي ما بين خراجية وعشرية وغيرها (٦٠) . وهناك سبب آخر ادى الى هذه البلبلة التي نراها في مصادرنا ، وهو تعدد الضرائب بعد ان كانت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ضريبة واحدة على اهل الذمة ، بالاضافة الى مجموعة الالفاظ العربية الدالة على الضريبة الواحدة .

والمسألة الثانية التي يتناولها هذا البحث هي الجزية . وقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم بقوله تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » (٦١) . وقد اعتبرت هذه الآية ايذانا بأخذ الجزية من اهل الكتاب ، ومن تنطبق عليهم الاوصاف الواردة فيها .

وقد اختلف في زمن نزول هذه الآية ، والذي عليه الجمهور انها قريبة من غزوة تبوك ، أي السنة التاسعة للهجرة ، وقد ربط أغلب الذين تعرضوا لهذه المسألة بين هذه الآية وبين غزوة تبوك (٦٢) ومما يقوي هذا الاتجاه أن عهود الامان وكتب الصلح التي جرت بين الرسول صلى الله عليه وسلم والاقوام من اهل الذمة ، وتضمنت شرط الجزية ، انما جرت اثناء اقامة الرسول بتبوك او بعدها . وفي تأكيد هذا الرأي قال السيوطي في الدر المنثور والطبرسي في مجمع البيان وأبو عبيد في الاموال وغيرهم ، انه لما نزلت هذه الآية ، أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بغزوة تبوك (٦٣) .

ويعترض هذا الاتجاه الذي تؤيده الاغلبية اربع مسائل : الاولى تتمثل ببعض الروايات التي تقول بأن آية الجزية نزلت في قريظة والنضير من اليهود (٦٤) ، والثانية : ما جاء في احدى نسخ كتب الرسول صلى الله عليه وسلم الى قيصر الروم وفيها طلب الجزية ، والاستشهاد بالآية التي وردت فيها (٦٥) ، والثالثة : ما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم من احاديث ذكر فيها لفظ الجزية ، ويوحى سياقها بانها قيلت في وقت سابق على نزول آية الجزية ، كقوله صلى الله عليه وسلم لعنه وبعض قومه : « قولوا معي لا اله الا الله تدين لكم بها العرب ، وتؤدي لكم العجم الجزية » (٦٦) وروي عنه ايضا أنه قال : « لو عاش ابراهيم لاعتقت احواله ولوضعت الجزية عن كل قبطي » (٦٧) . والمسألة الرابعة تتمثل في ما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه صالح اهل تيماء على الجزية مع صلح خيبر وفدك ووادي القرى (٦٨) وذلك قبل غزوة تبوك ونزول آية الجزية .

اما المسألة الاولى فتقوم على رواية الكلبي ، وهي رواية ضعيفة ومرسلة ومتفردة ولا تؤيدها السنن العملية . ويؤخذ على المسألة الثانية (كتاب الرسول الى قيصر) انها ليست من مجموعة الكتب التي بعث بها الرسول صلى الله عليه وسلم الى الملوك والامراء بعيد الحديبية ، وكانت خلوا من ذكر الجزية ، وانما تعود هذه الرسالة ، التي انفرد بها ابو عبيد ، الى فترة اقامة الرسول صلى الله عليه وسلم بتبوك حيث ذكرت المصادر المراسلات بين الرسول صلى الله عليه وسلم وقيصر الروم من تبوك (٦٩) . وأما ما روي من احاديث مبكرة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ذكرت الجزية ، فقد

جاءت في السياق اللغوي بمدلولها العام ، أي ضريبة ، لان هذه الكلمة من العربية ، وليس غريبا أن ترد على اللسان العربي . وبعد نزول آية الجزية أخذت تتخصص هذه الضريبة بأفراد أهل الذمة ممن لهم كتاب أو ليس لهم كتاب . وأما رواية البلاذري عن جزية تيماء فهي رواية انفرد بها ، ومع أن البلاذري مؤرخ محقق ، إلا أن هذه الرواية لم تؤيد من أي مصدر آخر معاصر ، ولا سيما أن أسلوب كتاب الرسول صلى الله عليه وسلم إلى يهود تيماء « بني غاديا » يشابه أسلوب كتب الامان التي اشترط فيها الجزية وكتبت بعد نزول براءة ، وعلى الرغم من أن المصادر التي أوردت كتاب صلح يهود تيماء قليلة ، فإن بعضها صرح بأن هذا الصلح قد تم في السنة التاسعة (٧٠) . ولا يخرج المعنى اللغوي للجزية عن خراج الارض وما يؤخذ من الذمي ، والجزية مثل القعدة والجلسة ، وقيل سميت كذلك لأنها طائفة مما على أهل الذمة أن يجزوه ، أي يقضوه ، ومن هذا القبيل ما ذكره ابن قدامة (٧١) الجزية : هي الوظيفة المأخوذة من الكافر لاقامته بدار الاسلام في كل عام وهو فعلة ، من جزى يجزي اذا قضى قال تعالى : « واتقوا يوما لاتجزى نفس عن نفس شيئا » (٧٢) . والراجح أن الجزية شرعت بدلا من الحماية والامان الذي تتكفل به الدولة بموجب عقد الذمة ، الذي يتضمن امان أهل الذمة في أنفسهم واموالهم وأديانهم ، وهذا ما أيده أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأعماله ، وأعمال خلفائه من بعده (٧٣) . والجزية من غير المسلمين إنما تقوم مقام الزكاة من المسلم ، ذلك أن كل فرد من أفراد الدولة الاسلامية عليه واجبات وله حقوق ، ومن واجباته أن يؤدي قسطا مما يصرف في المصالح العامة ، مقابل واجب التمتع بالحقوق ، فان كان هذا الفرد من المسلمين فالواجب عليه معين في امواله وهو الزكاة ، وان كان من غير المسلمين فالواجب عليه معين على رأسه وهو بمنزلة الزكاة من المسلم ، ولذا لا تجب على الذمي زكاة في أمواله ولا سوائمه . وإذا أسلم سقطت عنه الجزية ووجبت في ماله الزكاة ، وذلك لانه لا يجمع بين واجبين (٧٤) . وفي هذا المعنى نقل أبو عبيد عن الحسن قوله « ليس على أهل الذمة صدقة في أموالهم ، وليس عليهم الا الجزية » (٧٥) ويمكن تسمية ذلك بحقوق المواطنة . وعليه فأنني لا اجد سندا لاولئك الذين ذهبوا في ايراد معاني الذلة والاستكانة والخضوع ، واعتبار الجزية من باب العقوبة لغير المسلمين . فالسنة العملية وأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وأتباعه ، في حقوق أهل الذمة ، وضرورة الرفق بهم والاحسان اليهم وعدم أخذهم بالعسف والجباية ، هي أكثر من أن تحصى .

ومما تقدم ، نرى ان الجزية تستمد مشروعيتها من القرآن والسنة واجماع الامة ، المتمثل بجواز أخذ الجزية في الجملة (٧٦) بينما نجد أن الخراج مبني على الاجتهاد .

وقد اختلف في أول جزية أخذها الرسول صلى الله عليه وسلم بعد نزول الآية ،

فقال الزهري وآخرون غيره : « أول من أعطى الجزية أهل نجران » (٧٧) . وفي رواية للشعبي أن أول ما فرض الرسول صلى الله عليه وسلم الخراج على أهل هجر (٧٨) ، وقد دأبت المصادر التي أوردت عقود الجزية أو كتب الصلح والامان ، أن تبدأ بصلح يحنه بن رؤبة وأهل أيلة « العقبة » ، فقد قدم وفدهم على الرسول في تبوك بزعامة يحنه صاحب أيلة ، وعقدوا الصلح وأخذوا كتابا تضمن الامان ليحنه بن رؤبة وأهل أيلة « سفنهم وسيارتهم في البر والبحر ، لهم ذمة الله وذمة محمد النبي ، ومن كان معهم من أهل الشام وأهل اليمن وأهل البحر ، فمن أحدث منهم حدثا ، فانه لا يحول ماله دون نفسه وانه طيب لمن أخذه من الناس . وانه لا يحل أن يمنعوا ماء يردونه ، ولا طريقا يردونه من بر أو بحر » . وذيل الكتاب باسمي كاتبه : باذن رسول الله صلى الله عليه وسلم - جهيم بن الصلت وشرحبيل بن حسنة . وكان قد سبق هذا الكتاب ، كتاب آخر من الرسول صلى الله عليه وسلم الى يحنه بن رؤبة وسروات أهل أيلة ، فيه انذار ووعيد بوجوب الاسلام أو الجزية ، فكان أن قدم وفدهم الى تبوك وتعهد بتأدية جزية مقدارها ثلاثمائة دينار في السنة أي بمعدل دينار واحد لكل حالم في أيلة (٧٩) . وتتابع بعد ذلك عقود الصلح وفيها شرط الجزية مع جرباء وأذرح ومقنا وتيماء ودومة الجندل . وكان مقدار جزية أذرح مائة دينار في كل رجب (٨٠) . أما الصلح مع أهل مقنا فكان مختلفا ، اذ نص على تجريد أهل مقنا من السلاح الا ما عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفيه أيضا : « وان عليكم بعد ذلك ربع ما اخرجت نخلكم وما صادت عروكم وما غزلت نساؤكم وانكم برئتم بعد من كل جزية أو سخرة » (٨١) . ولم تصلنا تفاصيل الصلح مع بقية مراكز أهل الذمة في شمال الجزيرة ، أي جرباء وتيماء ، ودومة الجندل . وصالح خالد بن الوليد صلوبا بن نسطونا صاحب قس الناطف على شط الفرات ، وكتب اليهم كتابا فيه « اني عاهدتكم على الجزية والمنعة على كل ذي يد بيانقيا وبسما جميعا ، على عشرة الاف دينار سوى الخزرة ، القوي على قوته ، والمقل على اقلاله في كل سنة . ومما جاء فيه : « فان منعناكم فلنا الجزية والا فلا حتى نمنعكم » (٨٢) .

ومن عقود الصلح المشهورة ، صلح أهل نجران ، وهم قوم من النصارى تضمن صلحهم امان المسلمين لهم وحمايتهم بوصفهم أهل ذمة ، شاهدتهم وغائبهم ، وكل ممتلكاتهم ، ولا يغير أسقف من أسقفية ولا راهب من رهبانيتها ، ولا كاهن من كهانته ، وليس عليهم ربية (٨٣) ، ولا دم جاهلية ، ولا يحشرون ولا يعشرون ، ولا يطاء أرضهم جيش . ومن سأل منهم حقا ، فبينهم النصف غير ظالمين ولا مظلومين ، ومن كل ربا من ذي قبل ، فذمة الرسول صلى الله عليه وسلم ، معه بريئة ، ولا يؤخذ رجل منهم بظلم آخر .

وجاء في كتاب الصلح أن على أهل نجران تقديم الفي حلة من حلل الاواقي (٨٤) في كل رجب الف حلة ، وفي كل صفر الف حلة ، وقيمة كل حلة أوقية من الفضة ، فما زادت على الخراج ، أو نقصت عن الاواقي فبالحساب . وما قضوا من دروع ، أو خيل ، أو ركاب أو عروض اخذ منهم بالحساب . وعلى نجران مؤونة الرسل ومنعتهم ما بين عشرين يوما فما دون ذلك ، ولا تحبس رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم فوق شهر ، وعليهم عارية (٨٥) ثلاثين درعا ، وثلاثين فرسا ، وثلاثين بعيرا اذا كان كيد باليمن ومعرفة (٨٦) وتعهد عليه السلام أن يرد عماله العارية كاملة أو عوض ما ينقضي منها .

وكاتب الرسول صلى الله عليه وسلم أهل البحرين وأزد عمان ومجوس هجر ، وقد تعددت عقود الصلح مع هذه الاقوام وغيرها على شرط الجزية وذلك بعد رفضهم قبول دعوة الاسلام التي كانت تعرض على الاقوام بدءا . وقد أثار أخذ الجزية من المجوس وعبد الاوثان من العجم الجدل بين الفقهاء لتعليل فعل النبي هذا . واشترط في صلح المجوس وعبد الاوثان : ان لا تؤكل لهم ذبيحة ولا تنكح لهم امرأة . وذكرت بعض المصادر ان مقدار الجزية على المجوس مثل مقدارها على غيرهم من أهل الذمة ، سواء كانوا من أهل الكتاب أم الصائفة ، أو أهل الوثنية من العجم ومقدارها في الاغلب : « دينار على كل حالم » . وقد ثبت أخذ الجزية من هذه الاقوام بالسنة العملية ، ويحدث عبد الرحمن بن عوف عن الرسول صلى الله عليه وسلم انه قال في امر المجوس « سنّوا بهم سنّة أهل الكتاب » (٨٧) . وقدم على الرسول صلى الله عليه وسلم وهو في المدينة وفد قبيلة تغلب بن وائل العربية ، فصالح النصارى منهم على أن « لا يعمدوا أبنائهم » ولم يفرض عليهم جزية (٨٨) . وفي عهد عمر ابن الخطاب دفعت تغلب الصدقة مضاعفة على أن لا يسمى ما يدفعونه جزية ، وقبل منهم عمر ذلك لظاهرهم الحمية العربية (٨٩) . وقد ادى اجراء الخليفة عمر هذا الى كثير من المناقشات ، فيما اذا كان ما دفعه بنو تغلب جزية أم لا ؟ وفيما اذا كانت الجزية تقبل من العرب غير المسلمين أم لا ؟ ثم مدى التطابق بين ما جاء في آية الجزية وبين الاجراءات العملية التي تمت في الفترة الاولى من عمر الدولة الاسلامية ؟ ويبدو ان الجزية أخذت من غير المسلمين على اختلاف دياناتهم وأوطانهم ، فقد جاء في كتاب الرسول صلى الله عليه وسلم الى المنذر بن ساوي حاكم البحرين : « ان من أقام على يهوديته أو مجوسيته فعليه الجزية » (٩٠) .

ومن بين الوثائق المهمة في بحثنا ، كتاب الرسول صلى الله عليه وسلم الى معاذ بن جبل واليه على اليمن ، وقد امره فيه : ان يأخذ من كل حالم دينارا أو عدله من المعافر ، من الذين بقوا على دينهم وقبلوا تأدية الجزية (٩١) . وجاء في بعض روايات الكتاب السابق ان : « على كل حالم وحالة دينارا » . وهذه رواية ضعيفة وتخالف

المألوف في جمع الجزية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه من بعده . وقد روى الامام احمد وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة ، وغيرهم ، هذا الحديث ، فاقصروا على ذكر الحالم دون الحاملة (٩٢) .

وفي ختام هذا البحث نستخلص جملة من الحقائق التالية :

١ - ان الجزية ضريبة خاصة بغير المسلمين ممن هم في دار الاسلام أو من المعاهدين خارج هذه الدار ، ويجوز أن تؤدي هذه الضريبة نقدا ، بمعدل دينار للفرد الواحد في السنة ، أو قيمة الدينار من المواد العينية المتيسرة .

٢ - يراعى في جباية هذه الضريبة أحوال المكلفين بها من حيث الفنى والفقر ، ومن حيث مصلحة الدولة ، ثم من حيث نوع العمل ومادة الانتاج الاكثر يسرا للمكلف ، فلهذا وجدنا اختلافا في نوعية الجزية المتفق عليها في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم من منطقة الى اخرى ، ففي صلح ايلة وأذرح كانت نقدا بالدينار ، وفي صلح مقنا كانت من المواد العينية التي ينتجها اهل مقنا ، وفي صلح نجران ، كانت الجزية حللا ، وهي ملابس اشتهر النجرانيون بصنعها .

٣ - يستفاد من السنة العملية أن بإمكان المكلفين استبدال موادا عينية بجزيتهم ان كانت نقدا ، أو نقدا ان كانت موادا عينية ، كما جاء في امر الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاذ في اليمن « دينار أو عدله من المعافر » ، وما جاء في صلح نجران : « حلل او قيمتها من الاواقي » (٩٢) .

٤ - اختلف الفقهاء تبعا لتباين عقود الصلح في تقدير الجزية فقال بعضهم اقلها دينار ، ولا حد لاكثرها ، ورأى بعضهم غير ذلك ، والأصح ما قاله بعض الفقهاء : « أن ينظر في كل بلد الى حال اهله ، وما يعتبرونه في ذلك ، فان عادة البلاد في ذلك مختلفة » (٩٤) . وقد أخذ الرسول صلى الله عليه وسلم في الاعتبار المكنة والقدرة عند تقدير الجزية ، حتى وجدناه لا يفرض شيئا ماديا على نصارى تغلب بينما رأينا تفاوت مقدار الجزية في العقود الاخرى من بلد الى اخر .

٥ - اتسمت عقود الجزية في عمومها ، بالتسامح والحرية والمرونة وتضمنت كفالة دولة الرسول صلى الله عليه وسلم لامن الرعايا من اهل الذمة وحمايتهم وممتلكاتهم وأماكن عبادتهم ، وحتى في بعض الاحوال ترك حكمهم لانفسهم بشرط التزام النصفة والعدل في احكامهم ، كما رأينا في صلح نجران .

٦ - وقد رأى بعض الفقهاء نتيجة لتفاوت مقدار الجزية المضروبة على أهل الذمة وشروطها ، ان الجزية قسمان : الاول ويقوم على الصلح والتراضي في تحديد شروط الجزية ، وغالبا ما تتصف بالتسامح والمبالغة في ضمان الامن والحماية من طرف المسلمين . والثاني : ما يفرض من طرف المسلمين لعدم اذعان الطرف الاخر ثم يضطرون الى الاذعان قهرا بعد مقاومة ، وفي هذه الحالة تتزايد شروط الصلح عن النوع الاول ، ولكن دون أن تخرج عن حدود المكنة والقدرة .

٧ - يستدل من السيرة العملية أيضا ، ان أهل الشرك في الجزية سواء .

٨ - نظر الاسلام للعرب نظرة خاصة تقوم في الاساس على اعتبارهم عصب الدولة ، ولذلك لم يقبل من أهل الوثنية منهم الا الاسلام او السيف ، كما خففت شروط الجزية عنهم ان كانوا أهل الكتاب .

٩ - يجوز اضافة شروط استثنائية على أهل الذمة ، تبعا للدواعي التي تهم الدولة ، كضيافة الجند في حال مرورهم ، أو عمال الدولة عند قيامهم بواجباتهم ، والاصل ان لا تزيد الضيافة عن ثلاثة أيام لقوله صلى الله عليه وسلم : « الضيافة ثلاثة أيام » (٩٥) ، وأن يكون القرى من قرى القوم برضى دون عسف (٩٦) ، أو اعارة المقاتلة من المسلمين بعض أدوات القتال ان حدث ما يستدعي القتال ، مع ضمان عمال الدولة لاعادة المستعار أو عوضه كاملا غير منقوص ، كما جاء في كتاب الصلح مع أهل نجران .

وقد وقع خلط في كتب الصلح التي اسندت للعلاء الحضرمي لأهل البحرين ، فجاء فيها شرط مقاسمة التمر ، وتقديم جزية الرأس (٩٧) ، ويبدو أن هذا جمع للعشر من التمر ، المطلوب من المسلمين عن أرضهم ، والجزية المطلوبة من غيرهم من سكان البحرين الذين كان فيهم المسلم والمجوسي والكتابي وغيرهم .

١٠ - خلاص بعض الأئمة الى انه يشترط ان تؤخذ من الذكور دون الاناث ، فقال الشافعي : هي دينار واحد على الرجال الاحرار دون العبيد . وذلك استدلالا بلفظ « ان على كل حالم دينارا » (٩٨) . واقتضى شرط الحلم انها لا تؤخذ الا من البالغ العاقل القادر ، فلا جزية على شيخ فان ولا زمن ولا أعمى ولا مريض لا يرجى برؤه ، هذا مذهب الامام احمد واصحابه وابي حنيفة ومالك والشافعي في احد اقواله ، لان هؤلاء لا يقتلون ولا يقاتلون ، فلا تجب عليهم الجزية كالنساء والذرية (٩٩) . وذهب ابن قدامة الى الجزم بأن الجزية لا تؤخذ الا ممن اكلمت فيه الشروط السابقة قائلا : « ولا نعلم

بين أهل العلم خلافا في هذا» (١٠٠) . ورأى بعض الفقهاء أن الجزية تؤخذ من الرهبان إذا خالطوا السكان ، وأما إذا انقطعوا في الصوامع والديارات فلا تجب عليهم ، لأنها إنما تجب على المعتمل والقادر على القتال (١٠١) .

وتدل السيرة النبوية في معاملة أهل الذمة ، أن الجزية مفوضة إلى رأي الإمام وتؤخذ الجزية في آخر الحول ، فهي ضريبة سنوية ، يشترط عند جبايتها أخذ أصحابها باليسر والرفق ، إذ كان الرسول صلى الله عليه وسلم إذا بعث الجبابة قال : « خففوا فان في المال العرية والوطية » (١٠٢) . كما روى عنه أنه قال : « لعلكم تقاتلون قوما ، فيتقونكم بأموالهم دون أنفسهم وبنائهم ويصالحونكم على صلح ، فلا تأخذوا منهم فوق ذلك فانه لا يحل لكم » (١٠٣) والاحاديث التي تنهي عن ظلم الذمي وعدم رعاية عهده كثيرة ليس هنا مجال تفصيلها . وكان جبابة المسلمين يجمعون الزكاة من المسلمين والجزية من غيرهم . وتسقط الجزية عن المكلف بها في حالات : الاسلام ، أو الموت ، أو عدم القدرة ، أو التكرار (أي إذا تراكمت بالسنين) أو عجز الدولة عن الحماية ، وفي هذا المعنى قال الماوردي (١٠٤) : « أن غرض الجزية » الكف والحماية ، ليكونوا (أي أهل الذمة) بالكف آمنين وبالحماية محروسين . وقد روى نافع عن ابن عمر أنه قال : كان آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم أن قال : « احفظوني في ذمتي » (١٠٥) .

المصادر والمراجع :

- (١) د. دينيت ، الجزية والاسلام ، ترجمه وقدم له الدكتور فوزي فهم جاد الله ، راجعه الدكتور احسان عباس ، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت (انظر المقدمة القيمة للمترجم) . سيشار اليه : دينيت .
- (٢) ابن خلدون ، عبد الرحمن ، المقدمة ، دار الكتاب اللبناني - مكتبة المدرسة . بيروت - لبنان ١٩٨٢ ، ص ٤٢٠ ، ٤٩٣ - ٤٩٥ . سيشار اليه : مقدمة ابن خلدون .
- (٣) انظر دينيت ص ١٥-٢٢ .
- (٤) المقدمة ص ٥٠٨ .
- (٥) عبد العزيز النعيم ، نظام الضرائب في الاسلام ، ومدى تطبيقه في المملكة العربية السعودية ، دار الاتحاد العربي - القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢٢ . سيشار اليه : عبد العزيز النعيم .
- (٦) A. Johnson, Byzantine Egypt Princeton, 1949 pp. 239-240
سيشار اليه : Johnson وانظر محمد ضياء الرئيس ، الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية ، ط ٤ القاهرة ، ١٩٧٧ ص ٤٥ . سيشار اليه : محمد ضياء الرئيس .

N.H. Baynes, A.H. St. Moss (Editors) **Byzantium, An introduction to East Roman Civilization**, Oxford, 1948, P. 100. (٧)

سيشار اليه : Baynes وانظر محمد ضياء الرئيس ، ص ٤٤-٥٥ .

A.S.Tritton, **the khalifs and thier non- Muslim Subjects**, Oxford, : انظر (٨)
1930 P. 197 .

سيشار اليه : Tritton

J.G. Milne, **A History of Egypt Under Roman Rule**, London, 1898 P. 121-122 . (٩)

سيشار اليه : Milne

وانظر : صبحي الصالح ، **النظم الاسلامية**، نشأتها وتطورها ، ط ١ بيروت ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨ م .
ص ٢٥ . سيشار اليه : صبحي الصالح . ومحمد ضياء الرئيس ص ٥٠ . عبد العزيز النعيم ،
ص ٤٧ .

Milne, P. 120-121. Johnson, p. 260 - 264 . (١٠)

عبد العزيز النعيم ص ٤٧ . (١١)

E. Gibbon, **The Decline and fall of the Roman Empire**. E.M.S. Lib : انظر (١٢)
(London) 1911. Vol. 5 p. 344.

سيشار اليه : Gibbon

وانظر صبحي الصالح ، ص ٢٥ . ومحمد ضياء الرئيس ص ٥١ .

لم اعثر على هذه الرسالة في المصادر العربية المتوفرة وأسندها المحدثون الذين أشاروا اليها
الى جيبون . وقد ذكر البلاذري في فتوحه (ص ٢٢٥) أن جزية الاسكندرية كانت ثمانية عشر
الف دينار ، فلما كانت ولاية هشام بن عبد الملك بلغت ستة وثلاثين الف دينار . وجاء في النجوم
الزاهرة (جمال الدين ابي المحاسن يوسف بن تغري بردي الاتاكي ٨١٣-٨٧٤هـ) ، النجوم
الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ، وزارة الثقافة
والارشاد القومي - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر القاهرة د.ت.
ص ١٨-١٩ أن جميع من احصي يومئذ بمصر اعلاها واسفلها من جميع القبط فيما احصوا وكتبوا
أكثر من ستة الاف نفس ، فكانت فريضتهم يومئذ اثني عشر الف دينار . وهذا يدعو للشك بالرقم
الذي أورده (جيبون) .

Baynes. p. 82 . (١٣)

عبد العزيز النعيم ص ٨٠ . (١٤)

أ. كريستنسن ، **ايران في عهد الساسانيين**، ترجمة الخشاب وعزام دار النهضة العربية ، بيروت ،
د.ت ، ص ١١١-١١٢ . سيشار اليه : كريستنسن . (١٥)

الطبري ، ابو جعفر محمد بن جرير (ت. ٣١٠ هـ) **تاريخ الرسل والملوك** ، تحقيق ابو الفضل
ابراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢ ، ص ١٥٠/٢ . سيشار اليه : الطبري ، تاريخ . (١٦)

- (١٧) Sykes. A History of persia, London, 1930 Vol . lp. 462.
سيشار اليه : Sykes
- وانظر الطبري ، تاريخ ١٥٠/٢ . والجه شياري ، محمد بن عبدوس الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفى السقا وزميليه ، طبعة الحلبي ، ط ١ ، القاهرة ١٣٥٧/١٣٨ ، ص ٤ . سيشار اليه : الجه شياري . وانظر محمد ضياء الرئيس ص ٧١ .
- (١٨) دائرة المعارف الاسلامية ، الترجمة العربية ، مادة « خراج » .
- (١٩) دينيت ص ٢٢ . دائرة المعارف الاسلامية « خراج » محمد ضياء الرئيس ص ١٢٣ .
- (٢٠) الخوارزمي ، أبي عبد الله محمد بن أحمد ، مفاتيح العلوم ، بيروت - لبنان د.ت ، ص ٣٩ . سيشار اليه : الخوارزمي . م. وات ، محمد في المدينة ، تعريب شعبان بركات ، منشورات المكتبة العصرية - صيدا بيروت ، لبنان د.ت . ص ٣٨٨ . سيشار اليه : وات .
- (٢١) الرحبي ، عبد العزيز بن محمد (ت بعد سنة ١١٨٤ هـ) فقه الملوك ومفتاح الرتاج المرصد على خزائن كتاب الخراج ، تح الدكتور احمد عبيد الكبيسي ، مطبعة الارشاد ، بغداد ١٩٧٣ ، ص ١ من المقدمة . سيشار اليه : الرتاج .
- (٢٢) سورة الكهف ، آية : ٩٤ .
- (٢٣) سورة المؤمنون ، آية : ٧٢ . وانظر تفسير ما ورد في : الطبري ، محمد بن جرير (ت ٣١٠) جامع البيان في تفسير القرآن ، المشهور بتفسير الطبري م ٩ دار المعرفة ، بيروت ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ - ١٨ ص ١٣ . سيشار اليه الطبري ، تفسير . الزمخشري ، أبي القاسم جاد الله محمود بن عمر ، (٤٦٧ - ٥٣٨) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ص ٤٩٩/٢ ، ٣٨/٢ . سيشار اليه : الزمخشري . القرطبي ، أبي عبد الله محمد بن احمد الانصاري ، الجامع لاخبار القرآن ، مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م ج ١٢ ص ١٤١ . سيشار اليه : القرطبي .
- (٢٤) سنن أبي داود ، باب المزارعة ٢/٢٣١ . انظر الرتاج ، المقدمة ص ١ وما بعدها .
- (٢٥) الرتاج . ن.م. سترد هذه العبارة في كتب الصلح مع نجران .
- (٢٦) سنن ابن ماجه ، باب التجارات ٢/٧٥١ . انظر الرتاج . ن.م.
- (٢٧) حول هذه الاحاديث انظر مقدمة كتاب الرتاج .
- (٢٨) الفيروزبادي ، القاموس المحيط « الخراج » (فصل الخاء باب الجيم) . ابن منظور ، لسان العرب ، مادة « الخراج » .
- (٢٩) ن.م.
- (٣٠) ن.م.
- (٣١) الماوردي ، أبي الحسن بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠ هـ) ، الاحكام السلطانية ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٨ هـ / ١٩٨٧ م ص ١٤١ سيشار اليه : الماوردي . انظر أيضا ابو عبيد ، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) ، كتاب الاموال ، تحقيق محمد خليل هراس ، ط ١ ، القاهرة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م ص ٧٣ . سيشار اليه : ابو عبيد . الزبيدي تاج العروس ، « الخراج » (فصل الخاء باب الجيم) .

- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (١١٣ - ١٨٢)، **كتاب الخراج**، المطبعة السلفية، ط ٢ القاهرة ١٣٨٢هـ ص ٢٣. سيشار اليه: أبو يوسف. قدامة بن جعفر، **الخراج وصناعة الكتابة**، تج محمد حسين الزبيدي، بغداد ١٩٨١ ص ٢٠٧. سيشار اليه: قدامة بن جعفر الخراج. وانظر محمد ضياء الرئيس ١٢١-١٢٣. عبدالكريم زيدان، **احكام الدمين والمستامين في دار الاسلام**، ط ٢ بغداد ١٣٩٦/١٩٧٦ م ص ١٣٧. سيشار اليه: زيدان.
- (٣٢) الرتاج، المقدمة ص ب.
- (٣٣) انظر الطبري، تفسير، ج ١٨ ص ١٣، الزمخشري ٤٩٩/٢، ٢٨/٣. القرطبي ١٤١/١٢.
- (٣٤) أبو يوسف، الخراج ص ٢٣.
- (٣٥) الخراج ص ١٢٢.
- (٣٦) شمس الدين، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، **احكام اهل الدمة**، تج صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط ٣، بيروت - لبنان ١٩٨٣. ص ١٠. سيشار اليه: ابن قيم الجوزية، احكام.
- (٣٧) الاحكام السلطانية، ص ١٤١.
- (٣٨) F. Lokkegaard, **Islamic Taxation**, Cambridge, 1950, p. 72-73.
- (٣٩) الاموال ص ٢٣.
- (٤٠) سورة الحشر، آية: ٧. أبو يوسف ص ٢٣.
- (٤١) الجوالي: جمع جالية وتطلق على اهل الدمة، الرتاج ص ٤١.
- (٤٢) مقدمة كتاب أبي يوسف ص ٣.
- (٤٣) أبو عبيد ص ٢٥.
- (٤٤) يحيى بن آدم (ت ٢٠٣) **كتاب الخراج**، تج الشيخ احمد محمد شاكر، المطبعة السلفية، ط ٢، القاهرة ١٣٨٤، سيشار اليه: يحيى بن آدم.
- (٤٥) هكذا اعتبرت ولا يضير القول بأن بعضها فتح صلحا.
- (٤٦) اعتبرت فذلك فينا خالصا للرسول صلى الله عليه وسلم فصالح أهلها على النصف. حول خبير وفدك ووادي القرى انظر: ابن هشام، **السيرة النبوية**، تج مصطفى السقا وزميليه، ط ٢، القاهرة ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥، ٣٣٧/٢، ٣٥٣. (رواية ابن اسحق) سيشار اليه: ابن هشام.
- ابن شبة، أبو زيد عمر (١٧٣-٢٦٢هـ) **تاريخ المدينة**، تحقيق فميم محمد شلتوت، ط ٢، (طبع على نفقة السيد حبيب محمود احمد) الرياض ص ١٧٦/١-١٩٣. سيشار اليه: ابن شبة. البلاذري، أبي الحسن / **فتوح البلدان**، عني بمراجعتي والتعليق عليه: رضوان محمد رضوان، المكتبة التجارية الكبرى، م. السعادة بمصر ص ٣٦-٤٧. سيشار اليه: البلاذري فتوح. الديار بكري، حسين بن محمد بن الحسن، **تاريخ الخميس في احوال انفس نفيس**، المطبعة الوهية، القاهرة ١٢٨٣هـ ص ٤٣/٥٨، سيشار اليه: الديار بكري. أبو الفداء ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) **البداية والنهاية**، ط ١ مكتبة المعارف - مكتبة النصر، بيروت ١٩٦٦، ص ٢١٩/٤. سيشار اليه: **البداية والنهاية**. وانظر: محمد حميد الله، **مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي**

- والخلافة الراشدة ، دار الارشاد ط٣ ، بيروت ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩ م ص ٦٨-٧٢ الوثائق رقم (١٥) --
 ١٨ (أ) سيشار اليه : حميد الله . الاحمدي ، على ابن حسينعلي ، مكاتيب الرسول ، دار صعب
 بيروت د.ت. ص ١٧٣/١-١٧٤ سيشار اليه : الاحمدي .
- (٤٧) تاريخ المدينة ١٧٦/١-١٩٣ .
- (٤٨) الاموال ص ١٠٩ .
- (٤٩) ابن العطار ، محمد بن احمد الاموي (٣٣٠-٣٩٩) كتاب الوثائق والسجلات ، تحقيق شاليتا
 كورنيطي المعهد الاسباني العربي للثقافة ، مدريد ١٩٨٣ ص ٨٦ . سيشار اليه : ابن العطار .
- (٥٠) صحيح البخاري ، طبعة دار الجيل ٣/١٣٨ جعله في باب المزارعة واخرجه مسلم في المساقاة ،
 والترمذي في الاحكام ، وكذلك اخرجه ابوداود . انظر ابن تيمية ، تقي الدين احمد (٦٦١) -
 ٧٢٨هـ (الحسبة في الاسلام ، تحقيق سيد بن محمد بن أبي سعود ، ط ١ ، مكتبة دار الارقم -
 الكويت (١٤٠٣/١٩٨٣ م) . ص ٢٩ ح ١٠ .
- (٥١) الشافعي ، ابي عبد الله محمد بن ادريس ، كتاب الام ، وبهامشه مختصر الامام الجليل ابي ابراهيم
 اسماعيل بن يحيى المزني الشافعي (ت ٢٦٤هـ) كتاب الشعب . ص ١٠١/٧ (باب المزارعة) . سيشار
 اليه : الام . ابو يوسف ص ٨٨-٨٩ .
- (٥٢) الامام مالك بن أنس ، الموطأ ، ومعه كتاب اسعاف المبطأ برجال الموطأ ، منشورات دار الافاق
 الجديدة ط ٢ بيروت ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م ص ٥٩٢ (ما جاء في باب المساقاة) . وانظر أيضا قدامة بن
 جعفر الخراج ص ٢٥٨ . ابن القيم الجوزية ، زاد المعاد ، المطبعة المصرية ومكتبتها ، القاهرة ، د.
 ت. ص ٢ / ١٤٣ . سيشار اليه : زاد المعاد . الحنبلي ، ابن الفرج بن رجب ، الاستخراج لاحكام
 الخراج ، صححه وعلق عليه : عبد الله الصديق ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ٤٣ . سيشار
 اليه : الاستخراج . ابو يوسف ص ٨٩ ، ٥٠ .
- (٥٣) السيرة النبوية ٢/٢٢٧ .
- (٥٤) ابو عبيد ص ١٠٤ وجاء في ح ٢ : من نفس الصفحة (الحديث رواه ابو داود والطيالسي عن ابن
 أبي ذئب) . انظر قدامة بن جعفر الخراج ص ٢٠٧ .
- (٥٥) جاء في رواية عن الحسن بن صالح : « أرض الخراج ما وقعت عليه المساحة » وقد مسح رسول
 الله صلى الله عليه وسلم خيبر وقسمها ، انظر ابو عبيد ص ١٠٢ .
- (٥٦) ابن القيم الجوزية ، احكام ص ٥١
- (٥٧) الخراج ص ١٤ .
- (٥٨) ابو يوسف ص ١٢٩ . وانظر زيدان ص ١٥٩ .
- (٥٩) الكاساني ، علاء الدين ابي بكر بن مسعود ، (ت ٥٨٧) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، المطبعة
 الجمالية ، ط ١ ، مصر (١٣٢٧-١٣٢٨هـ) ص ٦٣/٢ . سيشار اليه : الكاساني . زيدان ص ١٦١ .
- (٦٠) Lokkegaard, p. 72-73.
- (٦١) سورة التوبة ، آية : ٢٩ .
- (٦٢) انظر على سبيل المثال : اليعقوبي تاريخ ، طبع النجف ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م ص ٦٥/٢ - ٦٦ .

- الطبري، تفسير ١٩٨/١٤ وما بعدها . القرطبي ١١٠/٨ . السرخسي ، شمس الاثمة ابي بكر محمد المتوفي في حدود ٤٩٠ هـ ، كتاب المبسوط، مطبعة السعادة ، مصر ١٣٢٤ هـ ، ص ٧٧/١٠ وما بعدها . سيشار اليه : السرخسي، المبسوط . السهيلي ، ابي القاسم عبد الرحمن ابن عبد الله (٥٠٨-٥٨١ هـ / ١١١٤-١١٨٥) ، الروض الانف ، ومعه السيرة النبوية لابن هشام (٢١٣) قدم وعلق عليه وضبطه ، طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الازهرية ، مصر د.ت.ص ٢٠١/٤ . سيشار اليه : السهيلي . وانظر الزمخشري ، ١٨٤/٢ . وانظر :
- الخازن ، علاء الدين بن محمد ابراهيم البغدادي ، لباب التأويل في معاني التنزيل، وبهامشه تفسير البغوي المسمى : معالم التنزيل، دار الفكر ، بيروت - لبنان د.ت ٦٤/٤ - ٦٥ . سيشار اليهما : الخازن ، البغوي .
- (٦٣) انظر الاحمدي ، ص ١١٤/١ . ابو عبيد ص ٢٩ » كانت تبوك اخر غزاة غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم « . الصولي ، ابو بكر محمد بن يحيى ، أدب الكتاب نسخه وعنى بتصحيحه وتعليق حواشيه محمد بهجة الاثري ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ص ٢١٤ » وضع الرسول - ص - الجزية بعد تبوك « سيشار اليه : الصولي . زاد المعاد ٧٩/٢ (نزول آية براءة في السنة الثامنة من الهجرة) . تفسير البغوي ٦٤/٣ (نزلت آية الجزية حين أمر الرسول (ص) بقتال الروم ، فغزا بعد نزولها تبوك) .
- (٦٤) انظر رواية الكلبي في تفسير الخازن ٦٤/٣ . والبغوي ٦٤/٣ .
- (٦٥) ابو عبيد ص ٣٢ رقم (٥٥) .
- (٦٦) جاء هذا الحديث بصيغ متعددة لا تخرج عن المعنى المثبت . انظر ابن سعد ٢٠١/١ - ٢٠٢ . الطبري ، تفسير ١٢٥/٢٣ . أحمد ابن حنبل ، المسند ، وبهامشه كنز العمال في سنن الاقوال والافعال للشيخ الامام العارف بالله تعالى علاء الدين علي بن حسام الدين الشهير بالمتقي الهندي، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر - بيروت ١٣٩٨ - ١٩٧٨ م ، ٢٥٨/١٨ - ٢٥٩ . الحاكم . المستدرک على الصحيحين ٤٣٢/٢ . السيوطي، الدر المنثور ٢٩٥/٥ . انظر الطبري ، تاريخ ٣٢٥/٢ ، ابن الاثير ، عز الدين ابي الحسن علي بن ابي الكرم ، الكامل في التاريخ ، دار صادر - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ص ٣٢٤/٢ . سيشار اليه : ابن الاثير ، الكامل . الترمذي ، السنن ص ٩٠ (ابواب التفسير) طبعة ١٩٣٤ .
- (٦٧) ابن عبد البر ، ابي عمر يوسف بن عبد الله ، الاستيعاب في معرفة الاصحاب ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة د.ت ٥٩/١ . سيشار اليه : ابن عبد البر . ابن الجوزية . احكام ص ٩١ .
- (٦٨) انظر البلاذري ، فتوح ص ٤٧ . وقدامه بن جعفر ، الخراج ص ٢٦١ .
- (٦٩) انظر الاحمدي ، ١١٦/١ . وحول كتب الرسول صلى الله عليه وسلم انظر ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، دار بيروت - دار صادر ، بيروت ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م ص ٢٥٨/١ - ٢٩١ . سيشار اليه : ابن سعد . الطبري ، تاريخ ٢٨٨/٢ ، ٦٤٤/٢ . المسعودي ، ابي الحسن علي بن الحسين (٢٤٦) مروج الذهب ومعادن الجوهر ، ترحم محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ٤م . السعادة بمصر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م . ص ٢ / ٢٩٦ . سيشار اليه : مروج الذهب . الاصفهاني، ابو الفرج علي بن الحسين (ت ٣٥٦ / ٩٧٦ م) الاغانى نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ، مؤسسة

جمال للطباعة والنشر - بيروت ص ٩٣/٣ . سيشار اليه : الاغانى . الشافعى ، علي بن برهان الدين الشافعى ، انسان العيون في سيرة الامين والمامون ، المعروفة بالسيرة الحلبية ، وبهامنها : السيرة النبوية والاثار الحمديدية لمفتي السادة الشافعية بمكة المشرفة ، السيد احمد زيني المشهور بدحلان . المطبعة الازهرية بمصر ط ٣ ، ١٣٥١ هـ ١٩٣٢ م ص ٣٦٦/٢ . سيشار اليه : السيرة الحلبية . ابن الاثير الكامل ٨١/٢ . محمد حميد الله ، انظر الفهرس . عون الشريف قاسم ، نشأة الدولة الإسلامية على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ط ٢ ، دار الكتاب اللبناني - بيروت ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م . ص ٢٩٩-٣٠٨ . سيشار اليه : عون الشريف .

(٧٠) انظر الحموي ، شهاب الدين ابي عبد الله ، معجم البلدان . دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان د.ت. ص ٦٧/٢ « تيماء » . وانظر حميد الله ص ٧٣ رقم (١٩) . عون الشريف ص ٣١٢ . ابن سعد ٢٧٩/١ (لم يذكر تاريخ الصلح) . الواقدي ، محمد بن عمر (ت ٢٠٧ هـ) ، كتاب المغازي تحقيق مارسدن جونس ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت - لبنان د.ت ١٠٣١/٣ (ذكرها مع دومة الجندل وأيلة وهو ما جرى في السنة التاسعة للهجرة) انظر مناقشة صلح أيلة وما بعده في : صالح درادكة ، لمحات من تاريخ أيلة «العقبة» في العصر الاسلامي ، مجلة دراسات تاريخية ، دمشق ، العدد ١٥-١٦ ، كانون الثاني - ايار ١٩٨٤ (ص ٦٧-١١٠) ص ٧٤-٧٥ .

(٧١) ابن قدامة ، ابي محمد عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٣٠ هـ) ، المغني على مختصر ابي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بن احمد الخرقى ، ج ٨ ، مكتبة الجمهورية العربية ومكتبة الرياض الحديثة الرياض ، د.ت ص ٤٩٥ . سيشار اليه : المغني .

(٧٢) سورة البقرة ، آية : ٤٨ . وانظر القاموس المحيط «جزى» ولسان العرب « جزى » والطبري ، تفسير ١٩٩/١٤ . والزمخشري ١٨٤/٢ وابن القيم الجوزية ، احكام ص ١ وما بعدها . والصولي ص ١٩٨ . والماوردي ص ١٤٢ .

(٧٣) كتب خالد بن الوليد لصلوبا بن نسطونا وقومه (في قس الناطف على شط الفرات) : « ان منعناكم فلنا الجزية ، والا فلا حتى نمنعكم » الطبري ، تاريخ ٣٦٨/٣ . وكتب سويد بن مقرن الى أهل دهستان وسائر أهل جرجان في زمن عمر : « ان لكم الدمة وعلينا المنعة » الطبري ، تاريخ ١٥٢/٤ ، وانظر عبد العزيز النعيم ص ٣٧٥ . وجاء في كتب الامان التي اعطاها النعمان بن مقرن لاهل مابهراذان « لهم المنعة ما أدوا الجزية » وحذيفة بن اليمان لاهل ماه دينار : « لهم المنعة ما أدوا الجزية » انظر الطبري ، تاريخ ص ١٣٦-١٣٧ . وقد اعاد ابو عبيدة بن الجراح الجزية التي اخذها من أهل حمص عندما انسحب جيش المسلمين من حمص الى اليرموك ، والحادثة مشهورة ومعروفة .

(٧٤) انظر عبد الوهاب خلاف ، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية ، دار الانصار القاهرة ١٣٩٧/١٩٧٧ ص ١٢٣ . سير توماس ارنولد ، الدعوة الى الاسلام ، ترجمة حسن ابراهيم حسن وزميليه ، القاهرة ١٩٧٠ ص ٧٨ . سيشار اليه : توماس ارنولد . ابن القيم الجوزية ، احكام ص ٣٧٥ .

(٧٥) الاموال ص ١٣١-١٣٢ .

(٧٦) عبد الخالق النواوي ، النظام المالي في الاسلام ، منشورات المكتبة المصرية ، ط ٢ ، صيدا - لبنان ١٩٧٣ ص ١٥٢ .

(٧٧) ابو عبيد ص ٤٦ . البلاذري ، فتوح ص ٧٩ . الصولي ص ٢١٤ . ابن قيم الجوزية ، احكام ص ٣٠ .

- (٧٨) أبو يوسف ص ١٢٩ .
- (٧٩) انظر ابن سعد ٢٨٩/١ - ٢٩٠ . أبو عبيد ٢٨٧ - ٢٨٨ . ابن زنجوية ، حميد (ت ٢٥١) كتاب الاموال ، تحقيق شاكِر ذيب فياض ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ، الرياض ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ص ٤٦٣/٢ . ابن الاثير الكامل ٢/٢٨٠ . ابن حبان ، الحافظ محمد بن حبان بن احمد ابى حاتم التميمي البستي ، كتاب الثقب ، الطبعة الهندية بعناية الدكتور محمد عبد المعيد خان ، مدير دائرة المعارف العثمانية ، ط ١ ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م . ص ٩٤/٢ . المسعودي ، التنبيه والاشراف ، دار التراث - بيروت ١٣٨٨ هـ ، ١٩٦٨ م ص ٢٣٦ ، سيشار اليه : التنبيه والاشراف . السيرة الحلبية ٧١/٣ . البداية والنهاية ١٦/٥ - ١٧ . حميد الله ص ٨٨ رقم ٣١ - ٢١ الف) . الاحمدي ١٦٤/١ . صالح درادكة ، لمحات من تاريخ ايله « العقبة » في العصر الاسلامي ، مجلة دراسات تاريخية ، دمشق العدد ١٥ - ١٦ عام ١٩٨٤ ص ٧٥ - ٧٨ .
- (٨٠) ابن سعد ٢٧٧/١ ، ٢٩٠ ، الواقدي ، مغازي ١٠٣١/٢ . الطبري تاريخ ١٥/٣ - ١٧ . حميد الله . ص ٩١ - ٩٢ احمد زكي صفوت ، جبهة رسائل العرب ، المكتبة العلمية ، بيروت - لبنان د.ت ٢٠ - ٢١ . سيشار اليه : صفوت .
- (٨١) انظر المصادر السابقة . حميد الله ص ٩١ رقم (٣٢) .
- (٨٢) الطبري ، تاريخ ٢٦٧/٢ - ٣٦٩ . البلاذري ، فتوح (رواية اخرى) ص ٢٤٦ . حميد الله ص ٢١٩ رقم (٢٩٣) جرى هذا الصلح بعيد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، والخزرة : نوع من جزية الرؤوس في ايران زمن الاكاسرة . يؤدبها كل من لم يكن في جند الحكومة ، وذكر الطبري انها كانت اربعة دراهم على كل رأس .
- (٨٣) قال أبو عبيد في غريب الحديث : « في حديثه صلى الله عليه وسلم في صلح نجران ، انه ليس عليهم (ربية ولا دم) اراد بها الربا أي انه صالحهم على وضع ربا الجاهلية والدماء التي كانوا يطلبون بها » . انظر حميد الله ص ٤٥٠ - ٤٥١ . الطبري ، تاريخ ص ٤٤٥ . ابن حبان ١٨٣/٢ .
- (٨٤) الاواق : جمع اوقية ، وهي زنة سبعة مثاقيل ، وقيل زنة أربعين درهما ، وهي بالفرنسية Once وبالانجليزية Ounce وباللاتينية Uncia وهذا يشير الى ان قيمة الحبل متفاوتة بحسب جودتها ، فضبطت القيمة بحساب الاواق . أي أن قيمة الجزية تساوي ألفي اوقية من الفضة تؤدى على مرحلتين في العام . انظر ابى عبيد ، الاموال ص ٥٢ (رقم ٧٣٤) حميد الله . ص ٢١ « اوق » .
- (٨٥) عارية : من الاعارة .
- (٨٦) المعرة : من عاره اذا قاتله ومنه المعرة بمعنى قتال الجيش دون اذن الامير . والمقصود ان يقدم اهل اليمن ما ذكر في الكتاب لتجهيز ثلاثين فارسا على سبيل الاعارة المردودة اذا حصل كيد وفتنة في اليمن . وفي القرآن : « نصيبكم منهم معرفة بغير علم » انظر لسان العرب : « عر » وحميد الله ص ٤٦٧ « عر » انظر صلح نجران بنسخه المتعددة في : حميد الله ص ١٣٩ - ١٥٨ (الارقام ٩٣ - ٩٨) . أبو يوسف ص ٧٢ - ٧٣ . ابن شبة ، تاريخ المدينة ٥٨٤/٢ - ٥٨٥ . ابن سعد ٢٦٦/١ - ٢٦٧ و ٢٨٨ - ٢٨٧/١ . البلاذري ، فتوح ص ٧١ . اليعقوبي ص ٧١/٢ - ٧٢ . ابن زنجوية ، ٤٤٩/٢ - ٥٢٢ . المسعودي ، التنبيه ص ٢٣٩ . ابن قيم الجوزية ، زاد المعاد ص ٤٠/٢ . السيرة الحلبية ٧٥/٣ . ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، مادة « نجران » . القلقشندي ، ابى العباس .

الخراج والجزية في عهد الرسول (ص)

أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ / ١٤١٨م) **صبح الاعشى** نسخة مصورة عن الطبعة الاميرية ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة د.ت ص ٦/٣٨١-٣٨٠ . أحمد زكي صفوت ص ١/٧٥-٧٨ . الاحمدي ص ١/١٧٥-١٨٢ . عون الشريف ١٢٧-١٣٠ .

(٨٧) ابن سعد ٢٦٣/١ . ابو يوسف ص ١٣٠ . ابو عبيد ص ٤٥ . مالك بن انس ، الموطأ ص ٢٢٤ . البلاذري ، فتوح ص ٨٦-٨٧ . ابن زنجوية ١١٨/١ (رقم ٩٨) و ١٣٧/١ (رقم ١٢٣ - ١٢٤) و ٢٣٨/١ (رقم ١٢٥) و ١٤٣/٢ (رقم ١٣٠ ، ١٣١) . الشيرازي ، ابي اسحق ابراهيم بن علي ، **المهذب في فقه مذهب الامام الشافعي** ، وبهامشه النظم المستعذب في شرح غريب المهذب للعلامة محمد بن احمد بن بطلال الركني ، طبع الحلبي - مصر د.ت. ص ٢/٢٥٠ . سيشار اليه الشيرازي . السرخسي ، محمد بن احمد ، **شرح السير الكبير** لـ محمد بن حسن الشيباني ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ١/١٤٨ ، ١٨٩ . سيشار اليه : السرخسي . ابن قدامة المغني ص ٤٩٨ . الحموي ، معجم البلدان ، مواد : البحرين ، عمان ، هجر . ابن عبد البر ، الاستيعاب ٣/١١٩٦ . أحمد زكي صفوت ١/٣٦ ، ٤٦-٤٨ .

(٨٨) انظر ابن سعد ٣١٦/١ . ابو يوسف ص ١٢٠ ، ٦٧ . ابو عبيد ص ٣٩-٤٠ (رقم ٧٠-٧١) يحيى بن ادم ص ٦٢ . قدامة بن جعفر ، الخراج ص ٢٢٤ . ابن زنجوية ، ١/١٣٠ - ١٣٢ (الارقام ١١١-١١٥) .

(٨٩) المصادر السابقة .

(٩٠) انظر المصادر في الحاشية ٨٧ .

(٩١) يحيى بن ادم ص ٦٨ . ابو عبيد ص ٥٢ . البلاذري ، فتوح ص ٧٨ . ابن زنجوية ٢/١٦١ (رقم ١٦١) .

(٩٢) انظر على سبيل المثال ، ابو عبيد ص ٢٨ (رقم ٦٦) .

(٩٣) انظر ابن زنجوية ٢/١٦٨ .

(٩٤) ابن قيم الجوزية ، احكام ص ٢٦ .

(٩٥) الشيرازي ، ص ٢/٢٥١ . ابو يعلى ، **الاحكام السلطانية** ، صححه وعلق عليه حامد الفقي ، ط ٣ ، اندونيسيا ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م ص ١٥٧ - ٥٨ ، سيشار اليه : ابو يعلى .

(٩٦) انظر أبو يوسف ص ١٢٨-١٢٩ . يحيى بن ادم ص ٢٦ . ابو عبيد ص ٤٣ (رقم ٧٣) . واختلف في أمر اكيدر صاحب دومة الجندل فقد ذكرت المصادر انه كان نصرانيا ، في حين جاء في بعض كتب الصلح معه أنه : « خلع الانداد والاصنام » مما يوحي أنه كان وثنيا ولعل نصرانية دومة الجندل كانت ممزوجة بالوثنية ، حيث كانت قبيلة كلب المشهورة تعبد الصنم (ود) المقام في دومة الجندل انظر عون الشريف ص ٢١٤-٢١٥ .

(٩٧) انظر رسالة المنذر بن ساوى ، والتي بعثها للرسول من البحرين يفيد فيها جمع الضرائب المختلفة من عشور الارض والزكاة والجزية . انظر حميد الله ص ١١٤-١١٥ (رقم ٥٨) .

(٩٨) ابن القيم / احكام ص ٤٧ . الشيرازي ، المهذب ٢/٢٥٠ . وانظر سنن ابي داود مع حاشية عون المعبود / المجلد الثالث ، غني بنشره الحاج حسن ايراني - صاحب دار الكتاب العربي - بيروت لبنان ص ٣/١٣٢ .

- (٩٩) انظر في ذلك: الماوردي، الاحكام السلطانية، ١٤٢-١٤٤ . ابو يعلى ص ١٥٣-١٥٥ . انظر ابن القيم ص ٢٩ . النواوي ص ١٦١ . وعبد العزيز النعيم ٢٤٦ .
- (١٠٠) المغني ص ٥٠٧ . وانظر ابن القيم / احكام ص ٤٩٠ .
- (١٠١) انظر اختلاف الفقهاء في ابن القيم / احكام ص ٤٩-٥٠ . المبسوط ٧٨/١٠ . الكاساني ١١١/٧-١١٢ . ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (ت ٨٦١) فتح القدير مطبعة مصطفى محمد - مصر د.ت ٢٧٠/٤ - ٣٧١ . تفسير الالوسي ٧٩/١٠ . الام للشافعي ١٠١/٤ .
- المهذب ٢٦٧/٢ . المغني ٥٠١/٨-٥٠٣ . ابو عبيد ص ٤١ . الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد ، نيل الاوطار ، ط ٣ مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م ص ٥٨/٨ - ٥٩ . زاد المعاد ٨٠/٢ . عبد الكريم زيدان ص ١٤٦-١٤٧ .
- (١٠٢) ابو عبيد ص ٦٥٦، ٦٦١ ويقصد ان في المال النفيس والبخيس - القاموس .
- (١٠٣) قدامة بن جعفر / الخراج ص ٢٠٩ .
- (١٠٤) الاحكام السلطانية ص ١٤٣ . البلاذري فتوح ص ٩٠ . وانظر عبد العزيز النعيم ص ٣٦٧ .
- (١٠٥) ابو يوسف ص ٢٥ . الماوردي ن.م . وقارن توماس ارنولد ص ٨٠ .

